

131731 - شركة التأمين تطالبه أن يشهد على الحادث الذي رآه لتعويض المتضرر

السؤال

وأنا مار في الطريق شاهدت حادث سيارة ، والآن شركة التأمين تطالبني أن أدلي بما رأيت لكي يصرفوا للمتضرر مبلغاً من الأقساط الناتجة من الدفعة الشهرية له ، هل شهادتي حرام لما في التأمين من ربا ؟

الإجابة المفصلة

التأمين التجاري محرم بجميع صورته لقيامه على الربا والميسر ، وقد سبق بيان هذا في جواب السؤال رقم (8889)

ثانياً :

لا

حرج عليك في الإدلاء بشهادتك التي يترتب عليها معرفة الحادث والوقوف على الجاني والمجني عليه وما يتصل بذلك ؛ لأنها شهادة يتوصل بها إلى تحقيق العدل ورفع الضرر ، بل يلزمك ذلك إذا لم يكن ثمة شاهدان غيرك ، لقوله تعالى : (وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ) البقرة/283 .

قال

ابن قدامة رحمه الله : " وتحمل الشهادة وأداؤها فرض على الكفاية ؛ لقول الله تعالى : (وَلَا

يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا)

، وقال تعالى : (وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ

وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ)

. وإنما خص القلب بالإثم ؛ لأنه موضع العلم بها ، ولأن الشهادة أمانة ، فلزم أداؤها ، كسائر الأمانات . إذا ثبت هذا ، فإن دعي إلى تحمل شهادة في نكاح أو دين أو غيره ، لزمته الإجابة . وإن كانت عنده شهادة فدعي إلى أدائها لزمه ذلك ، فإن قام بالفرض في التحمل أو الأداء اثنان ، سقط عن الجميع ، وإن امتنع الكل أثموا ، وإنما يأثم

الممتنع إذا لم يكن عليه ضرر ، وكانت شهادته تنفع ، فإن كان عليه ضرر في التحمل أو الأداء ، أو كان ممن لا تقبل شهادته ، أو يحتاج إلى التبذل في التزكية ونحوها ، لم يلزمه ؛ لقول الله تعالى : (وَلَا

يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ)

. وقول النبي صلى الله عليه وسلم : (لا ضرر ولا ضرار) . ولأنه لا يلزمه أن يضر بنفسه لنفع غيره . وإذا كان ممن لا تقبل شهادته ، لم يجب عليه ؛ لأن مقصود الشهادة لا يحصل منه .

وهل

يأثم بالامتناع إذا وجد غيره ممن يقوم مقامه ؟ فيه وجهان : أحدهما ، يأثم ؛ لأنه قد تعيّن بدعائه ، ولأنه منهي عن الامتناع بقوله : (وَلَا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا)

.

والثاني ، لا يأثم ؛ لأن غيره يقوم مقامه ، فلم يتعين في حقه ، كما لو لم يدع إليها " انتهى من "المغني" (10/154).

ولا

يضررك دخول شركة التأمين في القضية والتزامها بتعويض المتضرر ، فإن المخطئ يلزمه التعويض ، والمجني عليه يستحق ذلك ، ولا حرج عليه أن يأخذ التعويض من الجاني أو ممن التزم بالدفع عنه كشركة التأمين ، فشهادتك هي لإثبات أصل الحق ، ومعرفة الجاني من المجني عليه ، وصفة الجناية إن أمكن .

والواجب أداء هذه الشهادة بالعدل ، دون ميل لأحد المتخاصمين ، كما قال تعالى : (

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ

وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ

أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ

(المائدة/8 .

والله أعلم .